Warith Scientific Journal

دور السياسة التجارية في تطوير القطاع الصناعي في مصر للمدة (2005- 2022)

The role of trade policy in the development of the industrial sector In Egypt for a while (2005-2022)

م.م حيدر عادل احمد خضير
Hayder Adil Ahmed Khudir
جامعة وارث الأنبياء كلية الإدارة والاقتصاد
University of Warith Al-Anbiyaa
College of Administration and Economics
adlhydr640@gmail.com

م.م زهراء علي جعفر
Zahraa Ali Jaafar
جامعة وارث الأنبياء كلية الإدارة والاقتصاد
University of Warith Al-Anbiyaa
College of Administration and Economics
mmoby2573@gmail.com

م.م امير فلاح كاظم
Ameer Falah Kazem
جامعة وارث الأنبياء كلية الإدارة والاقتصاد
University of Warith Al-AnbiyaaCollege of Administration and Economics
07723958098h@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي في مصر للمدة (2005- 2022)، ويستهدف فهم مدى دور السياسة التجارية على الأداء الصناعي وتحليل التحديات التي تواجه هذا القطاع ويهدف الي تحليل العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي في مصر وتحديد دور القطاع الصناعي في التنمية المستدامة ومن خلال تحليل البحث يظهر أن السياسة التجارية لها دور مباشر على أداء القطاع الصناعي، وأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جهود مشتركة ودوراً فاعلاً للقطاع الخاص، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ،أن الاقتصاد يتأثر بعدة عوامل مهمة، حيث يُشير التحليل الاقتصادي إلى سياق أعمق لفهم كيف تتفاعل تلك العوامل وتؤثر في تحديد مسار الناتج المحلي الإجمالي كما ان تنفيذ السياسة التجارية يؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري، لذا فان اهم ما جاء في هذا البحث من توصيات هي زيادة مستوى الوعي لدى دولة مصر بأهمية الانضمام الى السياسة التجارية، كذلك متابعة وتحليل مستمر حيث يجب على السياسيين ومتخذي القرار أن يكونوا على اطلاع دائم بتطورات الاقتصاد وتأثير القرارات السياسية، كما ينبغي متابعة وتحليل المؤشرات الاقتصادية بانتظام لضمان استمرارية السياسات الاقتصادية وسوف نوضح ذلك من خلال اجراء دراسة تحليلية لتبيين ذلك.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، تطور القطاع الصناعي، تحقيق التنمية المستدامة، اقتصاد مصر.

Abstract:

The research aims to shed light on the role of trade policy in the development of the industrial sector in Egypt for the period (2005-2022). It aims to understand the extent of the role of trade policy on industrial performance and to analyze the challenges facing this sector. It aims to analyze the relationship between trade policy and the industrial sector in Egypt and defining the role of the industrial sector in sustainable development. By analyzing the research, it appears that trade policy has a direct role on the performance of the industrial sector The research has found a set of opportunities, including, because the economy is affected by a focus on the task, as economic analysis indicates this and thus understands how those factors and influencing factors interact in determining the next path locally, as is the case in international trade, and the implementation of the policy leads to increased trends. Employment in the industrial sector of the economy. Egyptian, so what is

important in this research from the experts is to increase the level of awareness in the State of Egypt of the importance of participation in politics, and therefore they follow where politicians should and take them in order to be aware of the development of the economy and the accuracy of politics, and they should also follow investment analyzes that continue for several years., and that achieving sustainable development requires joint efforts and an active role for the private sector, and we will clarify this by conducting an analytical study to demonstrate this.

Keywords: The trade policy, the development of the industrial sector, and achieving sustainable development in Egypt's economy.

1 -المقدمة:

تعد السياسة التجارية من اهم السياسات الاقتصادية التي عمل صانعو القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال الخمسين السنة السابقة، مما ادى إلى زيادة اهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد السواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية ، فمن الملاحظ ان عقد الخمسينات الى عقد السبعينيات القرن الماضي كان الاتجاه العام للاقتصاد الدولي هو حماية التجارة من خلال وضع القيود التجارية ، وخاصة جانب الواردات لتخفيض العجز في الميزان التجاري، وزيادة النشاط في القطاع الصناعي ، وفي بداية ثمانينيات القرن الماضي وإلى الان تم الاتجاه نحو عدد من الدول خاصة دول جنوب شرق اسيا إلى تحرير التجارة من خلال خفض القيود الجمركية والقيود التجارية على الواردات ومنح الدعم للصادرات ، مما يؤدي الى زيادة الدعم في القطاع الصناعي وتقوية السلع المحلية والحصول على وضع افضل للمنافسة في الاسواق الاقتصادية الدولية.

2منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد في مصر.

2-1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في فهم وتحليل دور السياسة التجارية في تطوير القطاع الصناعي، وذلك من خلال استكشاف كيف يؤثر التوجيه والقرارات التجارية على نمو الصناعة في مصر، مع التركيز على العلاقة بين السياسة التجارية والأداء الصناعي والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

2-2فرضية البحث: بناءً على المشكلة المعروضة في هذا البحث، فإن الفرضية التي يحاول الباحثين إثباتها أو نفيها تتلخص في الآتي:

- تؤثر التجارية على القطاع الصناع في مصر للمدة (2005-2022).

- تؤثر التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة (2005-2022).

- تؤثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2005-2020).

- تؤثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2005-2022).

2-3 أهمية البحث: تبرز أهمية البحث بالمرتكزات الاتية:

- السعي نحو إنعاش القطاع الخاص، فمن وجهة نظر المختصين برون انه من الضروري تحقيق الأهداف التنموية وتنوع الإنتاج الزراعي والصناعي وتطور الخدمات.

- تعزيز أهمية كبيرة لهذه السياسة من خلال دفع الحكومة بأن تنظر نظرة جادة لها بسبب قدرتها على تخفيض حالة الفقر من خلال رفع الدخول المنخفضة وخلق عوائد مالية حكومية تنعش الموازنة العامة.

2-4هدف البحث: يمكن تحديد هدف البحث على النحو التالي:

- التعرف على الإطار النظري للسياسة التجارية والقطاع الصناعي.
- معرفة دور السياسة التجارية في تطور القطاع الصناعي والتنمية المستدامة.
- التعرف على ماهية المزايا التي تقدمها السياسة التجارية في دولة مصر خلال المدة (2005-2022).

2-5حدود البحث المكانية والزماني:

ستكون مصر هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة (2005-2022).

2-5هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى خمسة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية.

المطلب الثالث: مفهوم الصناعة وأهميتها الاقتصادية.

المطلب الرابع: تحليل واقع التجارة الخارجية في مصر للمدة (2005-2022).

المطلب الخامس: العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي لمصر للمدة (2005-2022).

المطلب الاول:

3- مفهوم السياسة التجارية وأهدافها الاقتصادية

3-1 مفهوم السياسة التجارية: -

وتعرف على أنها كل الوسائل التي تؤثر في التجارة الخارجية على البلد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العوائد وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعامل مع بقية دول العالم في إطار تحقيق أهدافها. هدف التوازن الخارجي ضمن نظام تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية محددة." (Tazalit، 2015: p29).
كما عرفها خالد، بأنها جميع الإجراءات التي تتخذها دولة قادرة على تشجيع أو إعاقة تصدير أو استيراد السلع والخدمات. (Kalied، 2014: p3-2).
وأيضا عرفت السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كماً ونوعاً ولتحقيق أهداف معينة) وتعرف أيضا بأنها (مجموعة القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة في وذلك لتنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى (Mordokan، 2007: p160).
ونستنتج مما سبق أنه يمكن تعريف السياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة.

3-2 اهداف السياسة التجارية:

تختلف أهداف السياسة التجارية حسب نوع السياسة المطبقة وسياسة الحماية أو الحرية. وعليه يمكن أن نذكر أهداف سياسة التجارة الدولية بشكل عام وكما يلي (Nabil، 2016: p33-30):

1- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**: ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات التصدير وموارد العملات الأجنبية وتقليل الطلب على النقد الأجنبي. يُعرف ميزان المدفوعات بالحالة التي يكون فيها الدين مساوياً للدائن في الفقرات المستقلة، والتي تنتج عن عناصر خارج ميزان المدفوعات مثل الصادرات والواردات والتحويلات والتبادلات الحكومية وصافي تحركات رأس المال. ويربط الميزان في ميزان المدفوعات بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة حركته. ويأتي هذا التوازن، المستمر في مكوناته، على أساس تعظيم عائدات التصدير وموارد العملة الأجنبية وتقليص الطلب على النقد الأجنبي (Murad، 2014: p55).

2- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: وتعتبر هذه السياسة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بغرض عرقلة حركة الواردات وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي. ومن بين هذه الإجراءات فرض رسوم ونفقات تنظيمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، والتطبيق الصارم للوائح الصحية، والمبالغة عند تقدير قيمة الواردات من خلال فرض رسوم على عملية التفتيش (Shamut، 1976: p32).

3- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير: وذلك من خلال اعتماد أساليب واستراتيجيات تدعم هيئة مساحة الاستثمار الخصيب التي تعمل على تنمية الإنتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إنشاء المناطق الحرة بمزايا وحوافز تفضيلية تشجع الاستثمار فيها وبناء مؤسساتها، كما ويعملون على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز قدرة المنتج الوطني على المنافسة في الأسواق العالمية. زيادة العائد النقدي (Mustafa ، 1994: p30).

4- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي: ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وخاصة السياسة التجارية، سواء كانت سياسة حمائية أو سياسة الحرية. تخلق سياسة الحماية أنواعا جديدة من القناعات التي تستخدم المزيد من العمالة أو تزيد من مستوى التشغيل، بينما تعمل سياسة الحرية على تحقيق ذلك من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج للتصدير (Shamut، Previous source: p37).

5- حماية الصناعات الناشئة: يتم اعتماد هذه السياسة في الدول التي تمتلك صناعات حديثة، وخاصة الدول النامية، بغرض حمايتها من المنافسة من صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم التقني في الإنتاج والسياسات الاحتكارية. ومع ذلك، لا بد من التمييز بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة. الأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية، لكن الثاني لا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يأتي من ضغوط سياسية تمارسها جماعات ضغط ذات ثقل سياسي في المجتمع. ومن ثم فإن السياسة التجارية تعمل على حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المختلفة التي تنشأ على المستوى الدولي وتتأثر بها، وذلك بالطبع بسبب العلاقة التجارية بين مختلف الدول، بالإضافة إلى إيجاد آلية للتكيف مع المتغيرات العالمية. (Naser، 2004: p24).

6- ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية: تعمل السياسة التجارية من خلال أدواتها وإجراءاتها على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب وتقليل المخاطر، مثل ما تم اعتماده في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) والسياسات التي كانت وتكييفها في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) (r: p26, previous source: Nusai).

المطلب الثاني:

4- ادوات السياسة التجارية

تقسم أدوات السياسات التجارية إلى نوعين رئيسين هما (علي، 2010: p21):

4-1 الادوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل:

1- الرسوم الجمركية

2- اعانات التصدير

3- تخفيض القيمة الخارجية للعملة

1- الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية من أهم وسائل التسعير المستخدمة لتنظيم التجارة الخارجية(Ghazi، 1999: p137). **وفيما يلي نتعرض إلى مفهومها وأنواعها وآثارها.**

تعريفها: هي ضرائب تفرضها الدول على البضائع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليها، ويتم دفعها عندما تعبر هذه البضائع الحدود الوطنية للدولة، فتدخل في حالة الواردات وتخرج في حالة الصادرات. وعادة ما يتم فرض الرسوم الجمركية على الواردات، بينما تعفى الصادرات من جميع الرسوم. (Mahmoud، 2007: p124). وكذلك تعرف بمجموعة النصوص التي تشمل جميع الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت محدد تسمى التعرفة الجمركية (Zainab: p297). وهي من أهم أدوات السياسات التجارية لكونها تمثل مؤشرا هاما على مدى اتجاهها نحو الحمائية أو حرية التبادل من جهة، ومقياسا لسياسات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول في إطار الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية أو المتعددة الأطراف من جهة أخرى، ولذلك نجد أنها – أي سياسة التعريفة الجمركية- حظيت بالأهمية والتفضيل في إطار أحكام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) مقارنة بالأدوات الحمائية العديدة الأخرى.

أنواعها: تفرض الحكومات رسومًا جمركية على البضائع المستوردة والمصدرة لتحقيق العوائد المالية للدولة وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. وتختلف أنواع الرسوم الجمركية بناءً على حسابها، فإذا كنت تعمل في مجال الاستيراد والتصدير، عليك فهم أنواع الرسوم الجمركية التالية (Mahmoud، Previous source: p134)

- **الرسوم الجمركية الأساسية:** الرسوم الجمركية الأساسية: وهي الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على البضائع المستوردة والمصدرة التي تعبر حدودها السياسية بهدف تحقيق جزء من إيرادات الدولة، وتفرض على قيمة البضائع بنسبة ثابتة. ويتم تحديد قيمة هذه الرسوم من خلال ضرب النسبة المفروضة في إجمالي قيمة شراء السلعة (السلع) المدفوعة في الدولة الموردة؛ وهذا المعدل لا يتغير ولا يتأثر بالجودة أو الحجم أو الوزن.
- **الرسوم الجمركية الإضافية (الإيرادات):** وهي الرسوم المفروضة لزيادة الإيرادات الحكومية، تدر الرسوم إيرادات ضريبية مهمة تعود بالنفع على الدولة وتزيد من إيراداتها (Goda،2020: p43)
- **الرسوم التعويضية:** عندما تستورد دولة ما سلعًا منحتها الدولة المصنعة لها إعفاءات ومساعدات ضريبية، تفرض الدولة المستوردة رسومًا جمركية على هذه السلع تسمى الرسوم التعويضية للتعويض عن الإعفاءات الضريبية والمساعدات التي تمنحها الدول الأجنبية لمصنعيها، من أجل حماية أسواقها حتى لا تباع البضائع المستوردة بسعر أقل من سعر البضاعة. محلية مماثلة (Goda،2020: p43) .
- **رسوم الحماية:** هي الرسوم التي تهدف إلى حماية الصناعة الوطنية وخاصة تلك الناشئة عنها. ومن خلال فرض رسوم عالية على السلع المستوردة، سترتفع تكلفتها وسترتفع أسعارها، ومن ثم سيفضل المستهلكون شراء المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات الأجنبية، وسيحد من الاستيراد(Ahmed ، 2004: p78).

2- دعم الصادرات: هو إحدى أدوات السياسة التجارية التي من خلالها تؤثر السلطة الاقتصادية على الأسعار التي تباع بها السلعة محلياً ودولياً بهدف تشجيع الإنتاج والتصدير، ويختلف تأثير الدعم من حيث أنه يؤثر على العرض وليس الطلب، بافتراض تجانس السلعة المحلية مع نظيرتها الأجنبية (Salant,1984: p 2-4).

ويمكن توضيح أنواع إعانات التصدير كما يلي (Hajir، 2008 :p160-151):

- الدعم المباشر: هو دفع مبلغ مالي من قبل الدولة للمصدرين على أساس قيمة أو نوع السلعة المصدرة.

- الدعم غير المباشر: ويشمل التسهيلات الائتمانية، والإعفاءات الضريبية، وإعفاء جزء من أرباح التصدير من الضريبة، أو تقديم بعض الخدمات مجاناً أو بسعر رمزي للمصدرين.

3- الإغراق (Dumbing): وهو أحد الأساليب التي تستخدمها الدولة أو المشاريع الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والأسعار السائدة في الخارج، حيث يتم تخفيض الأخير من السعر الداخلي للسلعة بالإضافة إلى مصاريف النقل والمصاريف الأخرى. المرتبطة بحركة السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الخارجية الأجنبية-Staiger,1995: p45 (49). كما يعرف الإغراق بأنه بيع سلعة منتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، أو أقل من سعر سلع مماثلة أو بديلة في تلك الأسواق، أو أقل من السعر الذي تباع به. في السوق الداخلية. ولذلك فهو نظام البيع بسعرين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث يتم إنتاجه. والسلعة الأخرى منخفضة في السوق الخارجية(Magdi، 1996: p151).

ونستنتج من التعريفات السابقة أنه يمكن تعريف الإغراق بأنه بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، مع تعويض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية.

ومن حيث حجم الإغراق المستمر يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع (Abdul Rashid، 2003: p148):

- الإغراق العارض: وهو الذي يفسر بظروف طارئة خاصة واستثنائية مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في أخر موسم من المواسم فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

- الإغراق قصير الأجل أو المؤقت: وهو الذي يرتبط بظرف مؤقت وينتهي بمجرد انتهاء تحقيق الغرض المنشود منه، ومثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيها، القضاء على منافس ما وطرده من السوق أو تهديده، ويتميز هذا النوع من الاغراق بأنه يحمل المغرق خسارة كبيرة يقبل تحملها حتى يحقق غرضه ثم بعد ذلك يعود لمحاولة تعويض ما أصابه (Magdi، Previous source: p155).

- الإغراق الدائم: وهو أن يبيع المنتج السلعة التي ينتجها بسعر محدد داخل بلده وبسعر آخر أقل في الأسواق الخارجية. ويستطيع المنتج تعظيم ربحه عندما تتساوى النفقات الحدية مع الإيرادات الحدية للمنتج في الأسواق المختلفة التي يبيع فيها

إنتاجه. ترتبط حالة تعظيم الربح بمرونة الطلب. وفي الأسواق المختلفة يتحمل المستهلك في بلد المنتج سعراً مرتفعاً نسبياً لأن مرونة الطلب منخفضة نسبياً، بينما يتمتع المستهلك الأجنبي بسعر منخفض نسبياً لأن مرونة الطلب مرتفعة نسبياً نظراً لوجود سلع بديلة عن هذا المنتج. جيد (Mohammed ، Previous source:p126).

وبشكل عام يمكن القول إن المحتكر يتميز من حيث السعر الذي يفرضه على الأسواق المختلفة، كل حسب ظروفه، خاصة حسب مرونة الطلب السائدة فيها، حيثما تكون المرونة قليلة، يتم بيعها بسعر مرتفع، وحيثما تكون هناك مرونة أكبر، يتم بيعها بسعر منخفض، وتنجح هذه السياسة القائمة على التمييز السعري بين الأسواق المختلفة. طالما أنه لا يمكن تحقيق أرباح من خلال إعادة تصدير السلعة من السوق المنخفضة السعر إلى السوق المرتفعة الثمن نسبياً بسبب مصاريف النقل أو التأمين أو الضريبة التي تقيد واردات هذه السلعة في بلد المنتج، الإغراق الدائم على أساس التمييز السعري يضر بالمستهلك في بلد المنتج، على افتراض أن الطلب أقل مرونة، ولكن كما هو الحال في بلدان أخرى، فإنه يمكن أن يضر ببعض الصناعات القائمة أو الناشئة على أساس الميزة النسبية (Abdul Rashid ، Previous source :p149).

4-2 الادوات المباشرة (الكمية)

1- حصص الاستيراد 2- القيود غير التعريفية

1- حصص الاستيراد: ويعني أن الدولة هي التي تحدد الكمية المصدرة من السلعة أو الكمية المستوردة. الشائع هو تحديد الكمية المستوردة. ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع رخص الاستيراد عن طريق المزاد العلني للمستوردين، ويتم تقسيم هذه الرخص على أساس الحصة الإجمالية (Samir، 2001: p80).

2- القيود غير التعريفية: تمثل هذه القيود تحديات كبيرة لصنّاع السياسات، والمستوردين، والمصدّرين. ويهدف العديد من التدابير غير التعريفية أساسا إلى حماية الصحة العامة، أو السلامة، أو البيئة، ولكنها تؤثر أيضا بشدة في التجارة من خلال تكاليف ألانشطة الإعلامية، والامتثال، والتراتيب الإجرائية.

التدابير غير الجمركية هي تدابير سياسة عامة تختلف عن التعريفات الجمركية العادية، ويمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغيير كمياتها أو أسعارها المتداولة، أو تغيير كمياتها وأسعارها معًا، وهي إدارية القيود التي تفرضها الدولة من أجل توجيه التجارة وتحديدها (Tareq ، 2010: p107-115)، وتنقسم الى (Abdul Rashid ، Previous source :p152) -

أ. الترتيبات الحكومية: مثل الأنظمة المتعلقة بالصحة، والبيئة، والأمن، والحماية من التلوث، والحماية من الأمراض الاجتماعية، وتتضمن أيضًا ترتيبات العلامات التجارية ووضع المواصفات.

ب. المشتريات الحكومية: توجه الحكومة نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، مما يعني إعطاء سمة مميزة للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية.

ت. تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية: مثل احتكار الدولة لواردات السجائر (اليابان) بغرض السيطرة عليها، حيث تستورد العبوة الواحدة بـ 50 سنتاً وتبيعها في السوق المحلي بـ 4 دولارات للعلبة الواحدة.

ث. حصص التصدير الطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأمريكا على أن تقوم اليابان بتخفيض صادراتها من السيارات إلى أمريكا مقابل خفض صادرات أمريكا من أجهزة الكمبيوتر إلى اليابان حفاظاً على مصالح المنتجين المحليين في كلا البلدين.

المطلب الثالث:

5- مفهوم الصناعة وأهميتها الاقتصادية:

1-5مفهوم الصناعة: المقصود بالصناعة هي جميع الأنشطة التي يعمل من خلالها الإنسان على تحويل المواد الخام من شكل إلى آخر يترتب عليه تغير في استخدامها وقيمتها. وقد يتم هذا التحويل أو التغيير بالطرق الكيميائية أو الطبيعية، أو باستخدام الطريقتين معاً (Saad ، 2019: p12-11).

ترتبط الصناعة بمدى قدرة الإنسان التكنولوجية والتقدم الحضاري. كما أنها ترتبط بقوة بمختلف المهن الإنسانية الأخرى سواء الإنتاج أو الخدمات. وتعتبر حرفة أساسية في الدول المتقدمة ويعتمد اقتصادها عليها بشكل شبه مطلق (Mohammed، 2005: p221).

كما يعرف بعض الباحثين الصناعة بأنها العملية التي يتم من خلالها تحويل المادة من حالتها الأصلية إلى حالة أو شكل جديد يصبح أكثر فائدة ويشبع حاجات ورغبات الإنسان، مثل تحويل القطن الخام إلى منسوجات قطنية، وتحويل الحديد الخام إلى آلات. إذ اتسع مفهوم "الصناعة" ليشمل مفاهيم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل مفاهيم صناعة النقل، وصناعة السياحة، والصناعة الزراعية، (Hala، 2014: ص21-22).

وبحسب التعريفات السابقة للصناعة يمكن تعريفها بأنها الأنشطة التي تقوم بمعالجة المواد الأولية المستخرجة من الطبيعة، المواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر يمكن استخدامه.

2-5أهمية الصناعة: - إنها تلعب دوراً هاماً في تنمية اقتصاديات الدول، ومن خلالها تتحقق التنمية والاستقرار الاقتصادي، وتزداد أهمية الصناعة في الدول النامية بشكل خاص، والتي يجب أن تولي المزيد من الاهتمام العلمي والعملي لها بموضوعات ومجالات الصناعة بهدف خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني (Mohammed، Previous source: ص47). تعتبر الصناعة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية للدول، وتتميز الصناعة بدورها الإيجابي والمؤثر في البيئة الاقتصادية الإقليمية والوطنية، حيث تساهم بدفع عملية التنمية في كافة الدول. كما أنها تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتطورها يدل على التقدم، وفي الاقتصاد الصناعة تعني ذلك. كما ان النشاط البشري يؤدي إلى تغيير في شكل أو طبيعة المواد الأولية بمختلف أنواعها، أو تغييرها جزئياً، لتصبح مواد أولية لبعض الصناعات الأخرى. لذا تولي بعض حكومات الدول اهتماماً كبيراً بالقطاع الصناعي، وتعمل على تطويره، باعتباره رافداً أساسياً للتنمية الاقتصادية، والازدهار الاقتصادي، والذي من خلاله يتحقق الاكتفاء الذاتي. كما تساهم الصناعة في تطوير العديد من القطاعات الأخرى من خلال المنتجات التي تقدمها لخدمة هذه القطاعات، مثل: الزراعة، والتجارة، والنقل، والتعليم، والسياحة، وغيرها (Salem ، 2003: p189)

كما تعمل الصناعة على توفير العديد من فرص العمل مما يؤدي إلى حل مشاكل البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، كما يجب دعم القطاع الصناعي والعمل على تطويره ورفع مستوى الصناعات الموجودة فيه. وتكون من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية. (Ayyash ، Previous source: p50).

كما يسهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني، ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضاً، مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، نظراً للعلاقات المترابطة بينه وبين القطاعات الأخرى. ويزود القطاع الصناعي القطاع الزراعي بالعديد من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها وفي نفس الوقت يعتبر أيضاً مجالاً لتسويق العديد من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في القطاع الصناعي (Shuruk، Previous source: p34). منذ الثورة الصناعية الأولى، ساهمت الصناعة بشكل كبير في التطور الهائل الذي شهده الاقتصاد العالمي، حيث كانت الصناعة مركز التحول الهيكلي في الاقتصاديات، وسببا مباشرا لزيادة حجم الإنتاج، وفرص العمل، وتطور التكنولوجيا. مما ساهم في تحقيق زيادة غير مسبوقة في النمو الاقتصادي وثروات الأمم (Eman، 2007: p30).

المطلب الرابع:

6-تحليل واقع التجارة الخارجية في مصر.

6-1 هيكلية التجارة الخارجية من اجمالي الناتج المحلي للمدة 2005-2020 :

جدول (1) هيكل التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي للمدة (2005-2022) بالأسعار الجارية الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008
التجارة	62.952646	61.518537	65.077873	71.680625
نسبة الاستيرادات المتعلقة بالصناعة	102.33	94.53	90.79	70.05
السنوات	2009	2010	2011	2012
التجارة	56.553445	47.93635	45.255634	40.711769
نسبة الاستيرادات المتعلقة بالصناعة	117.98	105.92	111.16	34.51
السنوات	2013	2014	2015	2016
التجارة	40.373038	36.920188	34.845943	30.246549
نسبة الاستيرادات المتعلقة بالصناعة	109.35	105.95	115.21	27.66
السنوات	2017	2018	2019	2020
التجارة	42.832134	45.91102	41.124017	32.126256
نسبة الاستيرادات المتعلقة بالصناعة	93.29	111.64	128.01	34.44
السنوات	2021	2022		
التجارة	26.5871043	28.9923641		
نسبة الاستيرادات المتعلقة بالصناعة	39.78	40.23		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية.

حيث يوضح الجدول (1) مراحل تطور التجارة لمصر من إجمالي الناتج المحلي، حيث شهدت المدة بين 2005 – 2008 ارتفاع في حجم التجارة من اجمالي الناتج المحلي حيث بلغت (62.952646 -71.680625) مليون دولار، بينما كانت نسب الاستيرادات المتعلقة بالصناعة تأخذ بالانخفاض بنفس المدة حيث بلغت (117.98 - 34.51) في حين تراجعت مؤشرات التجارة خلال المدة بين(2009 – 2016) وبلغت (56.553445-30.246549) بينما شهدت المدة (2017-2022) ارتفاعاً وانخفاضاً في حجم التجارة من الناتج الاجمالي المحلي، وجاء ذلك نتيجة للتقلبات التي شهدتها الدولة من السياسات الاقتصادية وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي تم اتباعها خلال المدة الممتدة (Muhammad ، 2020: p199).

شهدت التجارة الخارجية المصرية خلال المدة الأخيرة بين 2017 – 2020، ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالمدة السابقة، وجاء ذلك على الرغم من الأزمة الحالية التي يعاني منها العالم أجمع، والمتمثلة في جائحة فيروس كورونا، مع التقدم والتطور في التجارة الخارجية، وجاءت التجارة نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة المصرية لتطوير القطاعات الإنتاجية، وأيضا لتحسين وضع الصادرات المصرية، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع عجز الميزان التجاري.

6-2 مؤشر حجم الصادرات والواردات في مصر للمدة(2005-2020) :

جدول (2) مؤشر حجم الصادرات والواردات في مصر للمدة(2005-2020) بالأسعار الجارية الوحدة (مليون دولار)

السنوات	مؤشر حجم الصادرات	معدل نمو الصادرات	مؤشر حجم الواردات	معدل نمو الواردات
2005	157.9	____	123.0	____
2006	174.1	10.26	140.3	14.07
2007	187.0	7.41	171.8	22.45
2008	196.5	5.08	195.1	13.56
2009	206.1	4.89	198.6	1.79
2010	212.6	3.15	216.5	9.01
2011	200.3	(5.79)	208.5	(3.70)
2012	193.5	(3.39)	251.2	20.48
2013	195.1	0.83	244.5	(2.67)
2014	184.7	(5.33)	249.9	2.21
2015	173.3	(6.17)	272.6	9.08

(7.48)	252.2	23.31	213.7	**2016**
4.16	262.7	(6.13)	200.6	**2017**
9.14	286.7	(1.84)	196.9	**2018**
0.59	288.4	9.24	215.1	**2019**
(15.19)	244.6	(7.39)	199.2	**2020**
(18.93)	198.3	11.30	221.7	**2021**
(2.32)	193.7	(4.69)	211.3	**2022**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون الاتي: $Gr = (Pt-Po)/Po\times100$

- النسب داخل الاقواس سالبة.

-استخرجت معدلات النمو في العمود (3و 5) مِن قبل الباحث

يتضح من الجدول (2) أن المدة الممتدة من 2005 - 2010 شهدت الصادرات ارتفاعاً كبيراً خلال تللك المدة بمقدار (157.9- 212.6) مليون دولار وذلك نتيجة للاستقرار الذي شهدته الدولة، بينما تراجع حجم الصادرات خلال المدة 2011 – 2015 حيث بلغت (200.3- 173.3) مليون دولار وبمعدلات نمو (- 5.79ـــ - 6.17) وجاء ذلك التراجع لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة من قيام ثورة 25 يناير مروراً بثورة 30 يونيو مما أدى إلى ذلك التراجع في حجم الصادرات، وفي الجانب الاخر شهدت المدة 2016- 2020 بالارتفاع والانخفاض في أداء التجارة الخارجية المصرية بشكل عام وحجم الصادرات بشكل خاص بمقدار (213.7- 199.2) مليون دولار وبمعدل نمو (23.31ـــ - 7.39) وجاء ذلك الارتفاع للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة اما الانخفاض يرجع الى الظروف التي شهدتها الدولة من تفشي فيروس كورونا خلال تلك المدة (Esmaa ، 2021). وتعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و تلعب دوراً حيوياً في زيادة الإنتاج المحلي للدولة، وتوفير النقد الأجنبي، وأيضا التشغيل وتحسين ميزان المدفوعات وهو الذي يؤدي إلى تقليل الدين الخارجي للدولة، وبالتالي يعد التصدير من أهم الوسائل اللازمة للنهضة الاقتصادية لأغلب اقتصاديات الدول البدائية (Rania، 2022)، وخلال المدة 2021-2022 يلاحظ ارتفاع وانخفاض مؤشر حجم الصادرات المصرية بمقدار (221.7- 211.3) مليون دولار وبمعدلات نمو (11.30ـــ- 4.69) ويرجع سبب ذلك الى اعتمادها على القطاع الزراعي وقطاع البتروكيماويات والسلع الأولية، وهو ما يعني أن وضع مصر التصديري يحتاج إلى ضرورة السعي وذلك للارتقاء والتقدم بجودتها وهيكلها والمحتوى التقني للدولة وتحقيق طفرة كبيرة في الصادرات المصرية (Eman، Previous source: p12). **وسوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي: -**

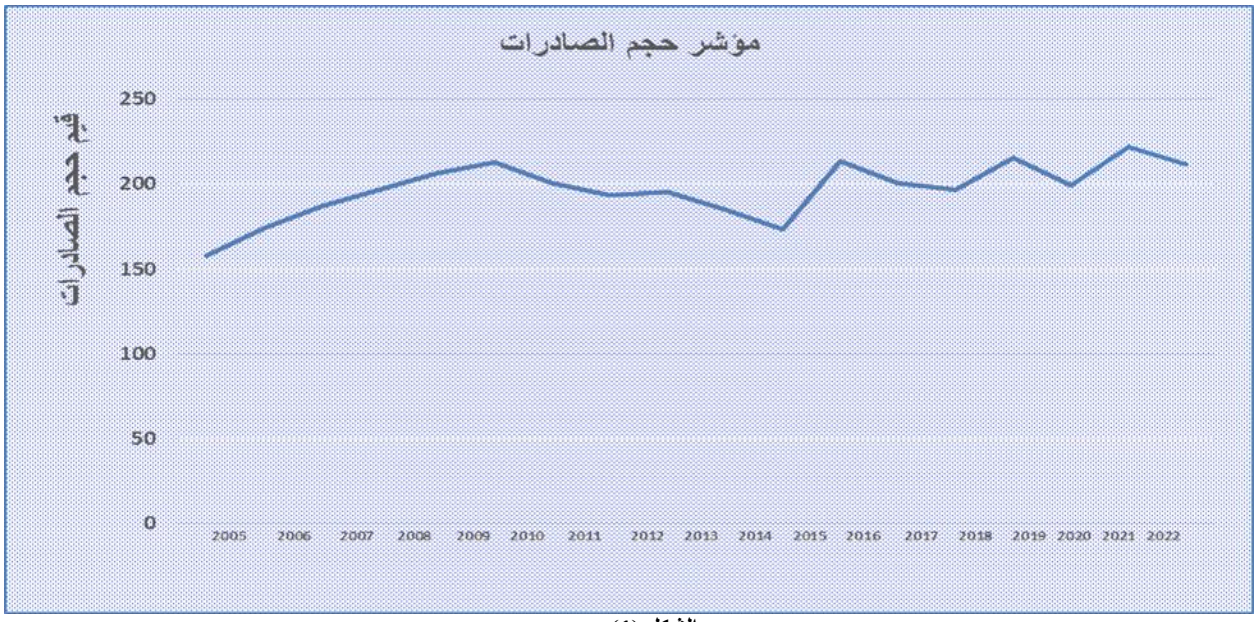

الشكل (1)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

بينما نلاحظ من خلال الجدول (2) الذي يوضح المراحل التي مرت بها الاستيرادات المصرية خلال المدة من 2005 وحتى 2022، حيث شهدت المدة من 2005 - 2010 ارتفاعاً في حجم الواردات المصرية بمقدار (123.0- 216.5) مليون دولار، بينما اخذت بالانخفاض والارتفاع حجم الواردات خلال المدة بين 2011 – 2016 بمقدار (208.5- 252.2) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-3.70ـــ -7.48)، وجاء ذلك التراجع نتيجة الظروف التى مرت بها الدولة من عدم استقرار سياسي واقتصادي (Esmaa، Previous source: p70)، ثم ارتفعت واردات مصر خلال المدة من 2017 - 2019 بمقدار (262.7- 288.4) مليون دولار وبمعدل نمو (4.16ـ 0.59) ، بينما شهدت المدة 2020-2022 تراجع في حجم الواردات للدولة المصرية بمقدار(193.7-244.6) مليون دولار وبمعدلات نمو (-15.19ـ -2.32)، ويرجع سبب ذلك الى الصدمات الاقتصادية التي مرت بها مصر وشهدتها خلال الآونة الأخيرة، ضرورة استمرار الاصلاحات لمواجهة التحديات طويلة المدى، وكذلك تعزيز دور الدولة في تهيئة المناخ الداعم للنشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص، كما أدت التحركات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، وذلك في ظل ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق الاقتصادات المتقدمة، وأيضا الصراعات الجيوسياسية التي تمت خلال الآونة الأخيرة (Ahmed، Previous source: p32) .

شكل (2)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

6-3 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في مصر للمدة(2005-2022):

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للمدة (2005-2022):

يوضح الجدول (3) بأن الاتحاد الاوروبي يحتل المركز الأول من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية، في حين تليه الدول العربية بإجمالي حجم صادرات يبلغ(26992.5)مليون دولار خلال المدة بين 2005 – 2022، بينما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول الأفريقية (غير العربية) والدول الأوروبية الأخرى والدول الأفريقية (غير العربية) في المراتب التالية من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الخاصة بالدولة المصرية (Muhammad: 1999, p 130) وتأتي استراليا وروسيا الاتحادية ودول الكومنوث المستقلة في اقل الاماكن الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية2022، وفي الجانب الاخر خلال المدة 2015-2016 تراجعت الصادرات المصرية، وجاء ذلك لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مرت بها الدولة.

جدول (3) التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية للمدة (2005- 2022) الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الاتحاد الأوروبي	الدول الاوروبية الأخرى	روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآسيوية (غير العربية)	الدول الأفريقية (غير العربية)	استراليا	دول ومناطق أخرى	إجمالي الصادرات
2005	6948.0	964.5	68.7	5644.3	2125.2	2094.0	251.3	16.9	342.2	18455.1
2006	7440.6	1048.6	151.9	6849.8	2729.6	2969.0	328.1	64.0	435.9	22017.5
2007	9808.2	1343.3	158.5	9279.2	3155.9	4364.3	786.2	21.2	439.0	29355.8
2008	8544.2	899.3	161.2	6421.9	3852.0	3144.2	639.5	14.1	1492.5	25168.9
2009	8479.8	1072.9	119.9	4408.7	4761.3	3400.0	380.9	18.3	1231.3	23873.1
2010	11437.0	1704.8	191.6	3600.3	4864.7	4026.1	542.9	14.9	610.2	26992.5
2011	9071.0	1418.7	107.4	3431.1	5324.3	4620.4	499.1	22.2	577.7	25071.9
2012	8903.7	1755.9	150.5	3757.9	5160.9	4912.8	440.1	22.3	1884.0	26988.1

26022.6	2446.5	16.1	485.3	3467.5	5472.4	2510.7	183.9	1371.1	10069.1	2013
22245.1	1624.9	25.5	498.2	3110.1	5514.3	2185.8	511.7	1300.8	7473.8	2014
18704.6	1481.7	21.3	508.2	2064.4	5749.7	1275.2	244.3	1325.3	6034.5	2015
21728.2	2312.3	37.8	527.9	1670.1	6409.0	1813.3	213.8	1712.1	7031.9	2016
25827.0	2918.5	33.5	670.8	2678.9	6037.7	2080.7	301.2	2126.6	8979.1	2017
28495.0	2964.6	34.5	600.9	3398.6	6147.2	2856.0	244.8	2068.3	10180.1	2018
26376.0	2881.8	34.2	548.9	3263.4	6772.5	2403.8	282.1	2768.4	7420.9	2019
28676.5	2263.1	42.8	606.6	4409.5	6732.0	2891.8	325.5	4213.2	7192.0	2020
22245.1	2276.9	35.4	684.4	4536.8	6735.3	2764.5	345.3	4876.9	7823.1	2021
26992.5	2904.5	43.2	634.3	4984.4	6753.3	2080	351	4906.8	7923.7	2022

المصدر: البنك المركزي المصري، مؤشرات التجارة الخارجية، الصادرات حسب التوزيع الجغرافي، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

ب- التوزيع الجغرافي للاستيرادات المصرية للمدة (2005-2022):

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) بأن الدول أحجام متفاوتة من إجمالي الواردات، حيث شهد الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بإجمالي واردات بلغت(288792.9)مقارنةً بالدول الاسيوية (غير العربية) والتي جاءت في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الاوروبي، حيث كان إجمالي أحجام الواردات خلال المدة من 2005 وحتى 2020 بلغت (204124.5) مليون دولار . وخلال 2005-2006 شهد إجمالي الواردات خلال تلك الفترة أحجام واردات بالنسبة للدول المذكورة والتي بلغت خلالها(30441)، في حين شهدت أحجام الواردات بعد ذلك ارتفاع خلال الفترة 2007-2008 جاء ذلك الارتفاع نتيجة الأوضاع التي مرت بها الدول من عدم استقرار سياسي واقتصادي خلال الفترة نفسها والتي بلغت(52771)من قيمة إجمالي الواردات(Mustafa: 1994, p. 170)، بينما جاءت استراليا والدول الأفريقية (غير العربية) وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بأقل أحجام واردات مقارنةً بالدول الاخرى خلال الفترة ذاتها.

جدول (4)التوزيع الجغرافي للاستيرادات المصرية للمدة (2005-2022) الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الاتحاد الأوروبي	الدول الاوروبية الأخرى	روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	الولايات المتحدة الأمريكية	الدول العربية	الدول الآسيوية (غير العربية)	الدول الأفريقية (غير العربية)	استراليا	دول ومناطق أخرى	إجمالي الواردات **
2005	11289.4	2340.1	744.8	5737.1	2735.7	4444.8	176.5	277.1	2695.5	30441.0
2006	13005.5	3205.6	685.2	8262.3	3244.4	6027.6	269.2	107.8	3500.5	38308.1
2007	18007.4	4121.8	1723.4	9829.9	5473.9	9870.2	417.5	183.2	3143.9	52771.2
2008	18834.8	5418.5	1635.3	7476.0	4750.5	9534.8	410.3	215.5	2066.5	50342.2
2009	17890.5	6014.3	1360.0	5299.8	5404.8	10517.1	560.0	245.9	1700.7	48993.1
2010	18707.1	4698.7	1073.6	5812.2	8679.5	10964.5	625.1	352.1	3182.7	54095.5
2011	19282.4	6099.9	2578.3	4814.8	10181.8	11675.9	505.0	427.3	3645.5	59210.9
2012	17682.1	5078.3	2045.5	3977.0	10968.1	11925.7	561.0	356.8	5088.3	57682.8
2013	16228.9	4287.4	2633.0	4167.8	16679.1	12158.6	475.9	257.2	3294.0	60181.9
2014	17815.3	4471.2	2977.9	3904.2	13612.5	13301.2	553.8	365.7	4303.7	61305.5
2015	17415.7	4072.4	3950.6	2587.5	10423.7	11402.4	735.4	345.9	6454.1	57387.7
2016	15894.0	4182.2	4295.2	2906.0	10971.1	10749.3	794.6	233.7	8976.9	59003.0
2017	16708.8	4258.2	4833.3	2940.6	12370.7	12558.5	697.3	279.9	8455.7	63103.0
2018	17753.4	5344.4	6048.3	3383.8	12871.2	14420.2	461.6	384.2	5862.3	66529.4
2019	16837.1	5787.3	4412.5	3197.5	12580.3	14508.3	397.5	315.5	4805.1	62841.1
2020	17249.4	7348.6	4440.7	3665.1	13204.9	17403.8	437.4	291.8	6694.4	70736.1
2021	8903.7	1755.9	150.5	3757.9	5160.9	4912.8	440.1	22.3	1884.0	67988.1
2022	10069.1	1371.1	183.9	2510.7	5472.4	3467.5	485.3	16.1	2446.5	96022.6

المصدر: البنك المركزي المصري، مؤشرات التجارة الخارجية، الصادرات حسب التوزيع الجغرافي، بيانات خاصة

المطلب الخامس:

7-العلاقة بين السياسة التجارية والقطاع الصناعي لمصر

7-1 نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2022)

جدول (5) نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2022) بالأسعار الجارية

العام	2005	2006	2007	2008
واردات السلع والخدمات	32.60	31.56	34.82	38.63
العام	2009	2010	2011	2012
واردات السلع والخدمات	31.59	26.58	24.68	24.31
العام	2013	2014	2015	2016
واردات السلع والخدمات	23.35	22.67	21.66	19.90
العام	2017	2018	2019	2020
واردات السلع والخدمات	27.81	27.92	24.47	19.65
العام	2021	2022		
واردات السلع والخدمات	26.58	28.99		

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي (%)، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) التفاوت في واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية وذلك خلال المدة من 2005 - 2022(Sahar ، Previous source: p50)، حيث ارتفعت الواردات خلال الفترة 2005 -2008 بنسبة (32.60%- 38.63%)، ثم تراجعت واردات مصر من السلع والخدمات خلال الفترة 2009-2017 بنسبه(31.59%-27.81%) وجاء ذلك بفعل عدم وجود اعتمادات دولارية، وبالتالى فإن الحكم الصحيح على تراجع الواردات أن يستمر في المستقبل، وشرط ألا يكون التراجع على حساب سلع ومكونات ومستلزمات إنتاج أساسية نستخدمها في الصادرات(Goda، Previous source: p65). وتشهد المدة(2018- 2022) ارتفاع وانخفاض نسبة الاستيرادات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(27.92%- 28.99%) ويرجع سبب ذلك الى غالبية المشاكل التى تعانيها من تبذير إيرادات قناة السويس وبيع الغاز المسال وبعض عائدات السياحة والمنح وربما القروض (Sahar ، Previous source: p50).

7-2 نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2005-2022)

جدول (4) نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005- 2022) بالأسعار الجارية

السنوات	2005	2006	2007	2008
صادرات السلع والخدمات	30.343	29.95	30.25	33.043
السنوات	2009	2010	2011	2012
صادرات السلع والخدمات	24.95	21.34	20.56	16.39
السنوات	2013	2014	2015	2016
صادرات السلع والخدمات	17.01	14.24	13.18	10.34
السنوات	2017	2018	2019	2020
صادرات السلع والخدمات	15.01	17.98	16.64	12.47
السنوات	2021	2022		
صادرات السلع والخدمات	14.29	13.99		

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

يوضح الجدول (4) بأنه خلال المدة من 2005 - 2008 ارتفاع وانخفاض في احجام صادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي بنسبة (30.343%-33.043%) وجاء ذلك نتيجة الاستقرار الذي شهدته الدولة خلال المدة نفسها، في حين تراجعت صادرات السلع والخدمات خلال المدة 2009-2016 بنسبة (24.95%- 10.34%) ، بينما اخذت نسبتها بالارتفاع والانخفاض للمدة 2017-2022 اذ بلغت (15.014%- 13.99%) حيث يرجع سبب ذلك تنوع الصادرات المصرية في السنوات الأخيرة واتجهت العديد من القطاعات نحو التصدير، بالإضافة إلى التوسع من حيث الأسواق المستهدفة الذي تزيد نسبة الصادرات الصناعية (Fathi ، 1992: p43).

7-3 نسبة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة في التصنيع للمدة (2005-2022)

جدول (5) نسبة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة في التصنيع للمدة (2005-2022) بالأسعار الجارية

السنوات	صناعات تحويلية
2005	43.1
2006	43.0
2007	43.0
2008	43.0
2009	59.6
2010	60.0
2011	63.5
2012	67.4
2013	70.8
2014	71.0
2015	64.8
2016	64.2
2017	53.4
2018	53.4
2019	54.4
2020	54.3
2021	55.9
2022	55.2

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع ، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

تعد الصناعات التحويليّة من الصناعات المهمة، حيث كان المصنع المثالي في السابق يقتصر على وجود حرفي ماهر ومجموعة من العمال المساعدين، وكان يحتفظ كل حرفي بأسرار الإنتاج وينقل خبرته للمتدربين فقط، لكن حدوث الثورة الصناعية شكل نقطة محورية في تاريخ الصناعات التحويلية، وأدت الثورة إلى استخدام تقنيات جديدة كالمحركات البخارية التي ساهمت في إدخال الآلات في عملية الإنتاج مما أدى إلى زيادة كمية السلع المنتجة (Shruk، 2022: p32). حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول اعلاه انخفاض نسبتها للمدة 2005- 2008 حوالي (43.1- 43.0) وجاء ذلك نتيجة الظروف التي تمر بها الدولة المصرية خلال الفترة نفسها. في حين شهدت المدة من 2009- 2014 ارتفاعاً حيث بلغت (59.6- 71.0) ويرجع سبب ذلك الى تطور في الصناعات التحويلية في مصر وكان تطورت الصناعات التحويلية في مصر، بينما شهدت المدة 2015-2022 ارتفاع وانخفاض في نسبتها حيث بلغت (64.8- 55.2) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات وكذلك وجود تركز في إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية (Eman، Previous source: p55). **ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:**

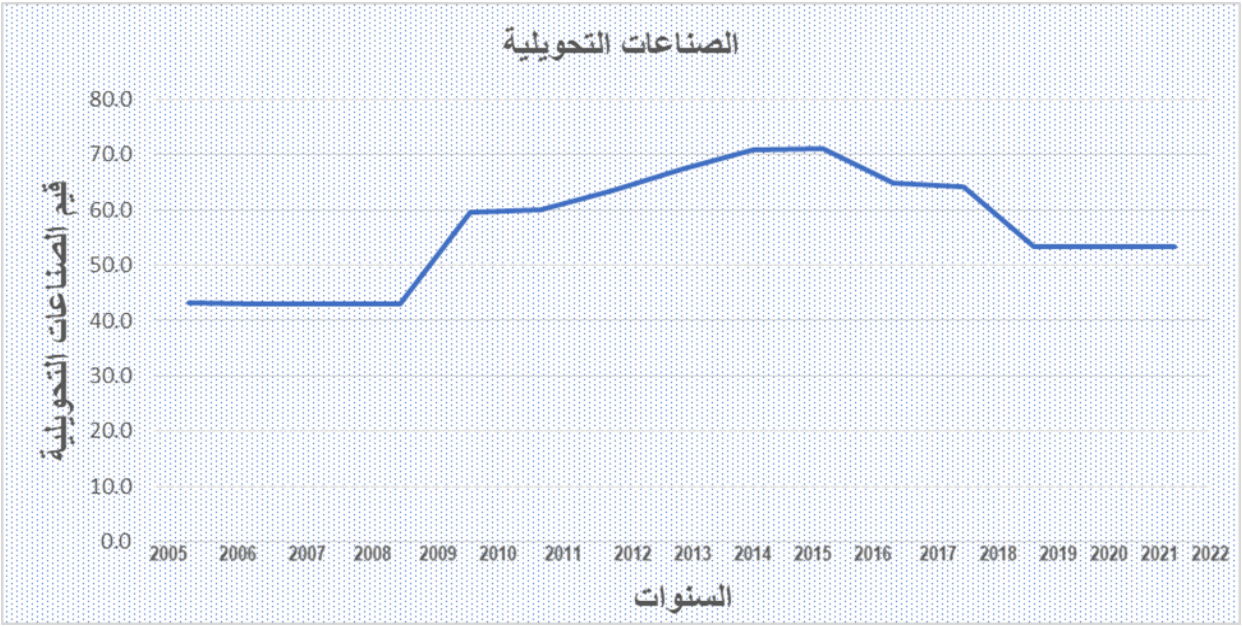

الشكل (3)

- المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

7-4 نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية من الاستيرادات الكلية للكدة(2005-2022)

جدول رقم (6) نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية من الاستيرادات الكلية للمدة (2005-2022) بالأسعار الجارية

السنوات	2005	2006	2007	2008
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد%	19,60	20,28	26,66	52,18
السنوات	2009	2010	2011	2012
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد%	44,57	52,77	62,01	67,52
السنوات	2013	2014	2015	2016
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد%	65,15	68,18	69,78	56,70
السنوات	2017	2018	2019	2020
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد%	59,25	68,49	78,56	60,88
السنوات	2021	2022		
الواردات من البضائع التي يواجهها الاقتصاد%	527,72	510,163		

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة في التصنيع (%)، بيانات خاصة بجمهورية مصر العربية.

يوضح الجدول (6) نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية من الاستيرادات، وكما هو موضح فهو في تزايد بشكل تدريجي خلال المدة 2005-2015 بنسبة (19,60%- 69,78 %) ، ثم اخذت نسبتها تذبذب خلال المدة 2016-2022 حيث بلغت (56,70%- 510,163%)، ويرجع سبب ذلك الى القرارات التي اتخذتها الدولة لتقليل الواردات، وترتكز استراتيجية توفير الفرص الصناعية على ثلاثة محاور رئيسية، تشمل المنتجات التي تساهم في زيادة القيمة المضافة في الصناعة المحلية، والمنتجات النهائية، ومدخلات الإنتاج التي تدخل في الصناعة، وتؤثر هذه المنتجات بشكل كبير على عجز الميزان التجاري (Ahmed، 2004: p132).

7-5 نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من الصادرات الكلي لمدة (2005-2022)

جدول (7) نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من الصادرات الكلي (%) للمدة (2005-2022)

السنوات	صادرات المصنوعات
2005	23.56
2006	20.71
2007	18.59
2008	36.96
2009	41.80
2010	41.67
2011	42.59
2012	43.45
2013	47.22
2014	50.14
2015	51.66
2016	48.41
2017	49.42
2018	49.10
2019	45.16
2020	47.84
2021	47.67
2022	48.58

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية.

شهدت الصادرات خلال المدة من 2005 - 2007 تراجع كبيرا حيث بلغت نسبتها (23.56- 18.59)، بينما ارتفعت الصادرات خلال المدة 2008-2015 حوالي (36.96%- 51.66%)، ويرجع سبب هذه الزيادة في الصادرات الصناعية الى التوسع الكبير في النشاط الصناعي وزيادة المدفوعة بالاكتشافات البترولية والغازية العملاقة التى وضعت مصر على مصاف الدولة المصدرة للغاز الطبيعي بعد أن كانت دولة مستوردة، وتخطط الدولة المصرية للوصول بحجم الصادرات الكلية إلى 100 مليار دولار خلال المدة المقبلة من خلال التوسع الكبير في المشروعات والتجمعات الصناعية العملاقة (Shruk، Previous source: p34). ثم اخذت نسبة الصادرات بالانخفاض حتى تصل عام 2020 بنسبة (47.85%) ويرجع سبب ذلك الى جائحة كورونا (Fathi، 1992: p33). ثم ارتفعت نسبتها عام 2022 بنسبة (48.58%)، **وسوف نوضح ذلك من خلال الشكل الاتي:**

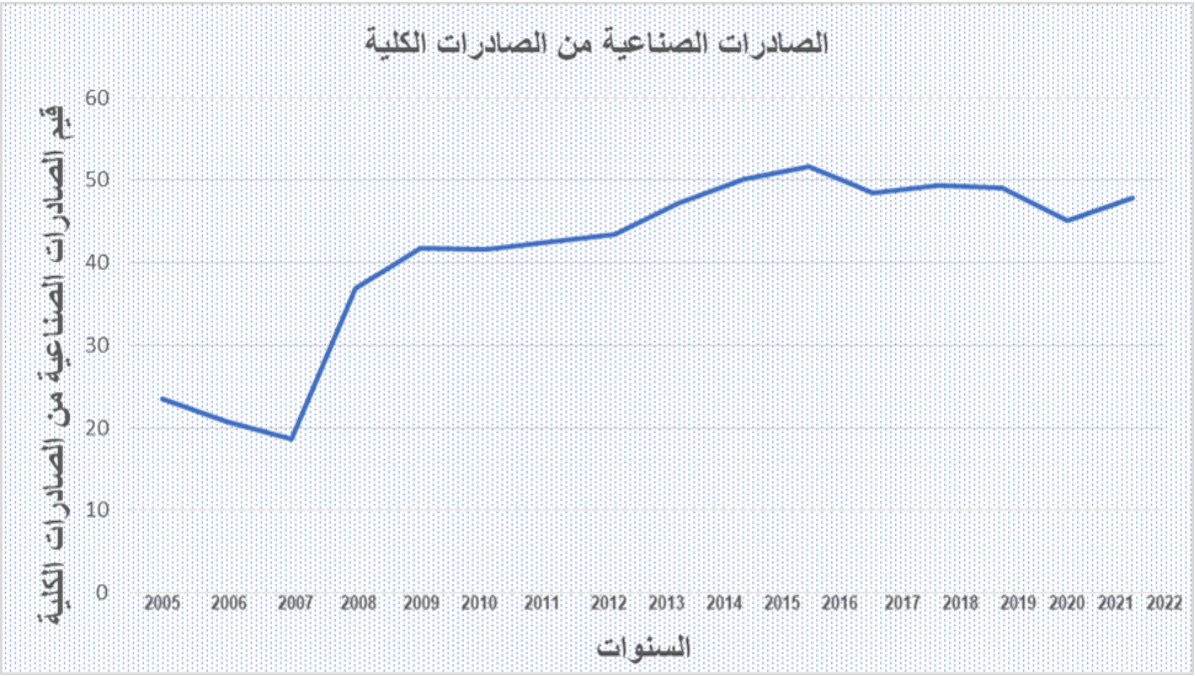

الشكل (4)

- المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

8-الاستنتاجات

1- يظهر أن الاقتصاد يتأثر بعدة عوامل مهمة، حيث يُشير التحليل الاقتصادي إلى سياق أعمق لفهم كيف تتفاعل تلك العوامل وتؤثر في تحديد مسار الناتج المحلي الإجمالي.

2- يؤدي تنفيذ السياسة التجارية إلى زيادة معدلات التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال هذه المدة (2005-2022)، حيث حاول البحث القاء الضوء على الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة التجارية والقطاع الصناعي وتسليط الضوء عليها وتحسينها

3 – توصل البحث إلى ان المقدرة بالنسبة للصادرات سالبة في الاجل القصير وهذا يعني بأن الصادرات تؤثر سلباً على مستوى القطاع الصناعي المصري في الاجل القصير، حيث يؤدي الى انخفاض معدل نمو الصادرات في الصناعات كثيفة العمالة.

4- تدل النتائج السابقة على صعوبة الاعتماد على التجارة الخارجية كوسيلة لزيادة التشغيل على الرغم من ان تحرير التجارة لم يؤثر على كمية الصناعات الا انه أثر على نوعية الصناعات.

9-التوصيات

1 ضرورة رفع مستوى الوعي لدى دولة مصر بأهمية الانضمام الى السياسة التجارية.

2 تحسين التوازن التجاري حيث يظهر تأثير الواردات بشكل ملحوظ على الناتج المحلي، حيث انه من المهم أن يتم التركيز على تحسين التوازن التجاري، سواء من خلال زيادة الصادرات أو تقليل الواردات، لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

3 تعزيز الاستدامة الصناعية حيث يُفضل تبني سياسات تجارية تهدف إلى دعم القطاع الصناعي وتعزيز استدامته، مع التركيز على تطوير تقنيات الإنتاج النظيفة وتحفيز الابتكار في هذا القطاع.

4 تحليل ومتابعة مستمرة حيث يجب على السياسيين اتخاذ القرار بأن يكونوا على اطلاع دائم بتطورات الاقتصاد وتأثير القرارات السياسية، كما ينبغي متابعة وتحليل المؤشرات الاقتصادية بانتظام لضمان استمرارية السياسات الاقتصادية.

Sources

First – books

1-Shamout Adnan, Industrialization Strategy, Institute of Development Planning, 1st edition, Damascus, 1976.
2- Majeed Maluk Al-Samarrai, Geography and Sustainable Development Prospects, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman.
3- Gouda Abdel Khaleq, Industry and Manufacturing in Egypt: Reality and Future until 2020, Academic Library, Cairo, 2005.
4- Zainab Hussein Awadallah, International Economics, New University House, Alexandria.
5- Saad Jassim Muhammad, Industrial Geography, Dar Al Marj for Publishing and Distribution, 2019.
6- Samir Muhammad Abdel Aziz, International Trade between GATT and the World Trade Organization, Al-Isha'a Technical Library and Press, Alexandria, 2001.
7- Tariq Farouk Al-Hosary, International Economics, Modern Library for Publishing and Distribution, 1st edition, Alexandria, 2010.
8- Aisha Shufawi, The development of foreign trade in light of the current economic transformations, The Case of Algeria, 2001.
9- Abdel Rashid Bin Deeb, Organization and Development of Foreign Trade - The Case of Algeria -, "unpublished" doctoral thesis, University, Algeria, 2003.
10- Ali Abdel Fattah Abu Sharar, International Economics Theories and Policies, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, 2nd edition, Jordan, 2010.
Ghazi Saleh Al-Ta'i, International Economics, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1st edition, 1999.
12- Magdy Mahmoud Shehab, International Economics, University Knowledge House, Alexandria, 1996.
13- Muhammad Ahmed Al-Sariti, Muhammad Izzat Muhammad Ghazlan, International Trade and International Institutions, Dar Al-Taleem Al-Jami'i for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, 2013.
14- Muhammad Mahmoud Al-Deeb, Economic Geography: A Contemporary Perspective, Cairo, Anglo-Egyptian Library, 2005.
15- Mahmoud Younis, International Economics, University House, Alexandria, 1st edition, 2007.
16- Murad Abdat, Foreign Trade in Light of Economic Transformations and the Challenges of Free Trade: A Case Study of Algeria, 2014.
Mustafa Rushdi Shiha, International Economic Transactions, a study in international economics from the perspective of market economics and economic liberalization, New University House, 1st edition, Alexandria, 1994.
18- Mordechai Kurbanin, International Economics - Introduction to Politics - Arabization by Muhammad Ibrahim Mansour, Ali Masoud Attia, Al-Marikh Publishing House, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2007.
19- Nabil Jaafar Abdel Redha, Basma Qazar Abdel Hassan, foreign trade liberalization policies and their repercussions in the Iraqi economy, Al-Ghadeer Printing and Publishing, 1st edition, Basra, 2016.
20- Hajir Adnan Zaki, International Economics, Dar Al-Fikr, 1st edition, Damascus, 2008.
21-Salant, Stephen W., Export Subsidies as Instruments of Economic and Foreign Policy. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1984.
222-Staiger, Robert W. "International rules and institutions for trade policy." Handbook of international economics (1995) .

.23- Mustafa Rushdi Shiha, International Economic Transactions, a study in international economics from the perspective of market economics and economic liberalization, New University House, Alexandria, 1994.

Second: Theses and dissertations

1-Tzalat Muhammad Sharif Al-Arabi, Trade Policies and Integration into the International Economy, Master's Thesis, Ahmed Draya Adrar University, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, 2015.

2- Ahmed Talaat Abdel Hamid, Foreign trade movement during the second half of the twentieth century, a study in economic geography, unpublished master's thesis, Faculty of Education, Ain Shams University, 2004.

3 - Ahmed Talaat Abdel Hamid, Foreign trade movement during the second half of the twentieth century, a study in economic geography, unpublished master's thesis, Faculty of Education, Ain Shams University, 2004.

Third: Research and magazines

1-Ibrahim Ahmed Nasser: Patterns of Industrial Development in the Arab World for Planning, Kuwait, 1980.

2- Asmaa Fahmy, The Development of Egyptian Foreign Trade, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, Egypt, August 2021.

3- Iman Moheb Zaki, Obstacles to Third World Exports and Means of Their Development, Master's Thesis, Faculty of Commerce, Alexandria University.

4- Iman Muhammad Ahmed, The Current Pattern of Competitive Industrial Exports in Egypt, Arab Economic Research, Center for Arab Unity Studies, Beirut, No. 38, 2007.

5- Eman Marai, Egyptian Foreign Trade Policies, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt, January 2023.

6-Khaled Al-Marzouk, Trade Policy, Journal of International Economics, University of Babylon, Iraq, 2014.

7- Rania Muhammad Al-Sheikh - Amani Ahmed Mukhtar - Hosni Hassan, Egyptian Foreign Trade, a Standard Analytical Vision, Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Suez Canal University, Issue 2, April 2022.

8- Maysan Karmieh, Hamo Muhammad, The role of Islamic finance in supporting fair trade in Africa, experiences of selected countries, North African Economics Journal 2022, Volume 16, Issue 22.

9- Nasira Habri, industrial development in Algeria and its negative effects on the environment. 2004.

10- Muhammad Muslim Al-Majali, National Exports and their Role in Economic Development in Jordan, Institute for Arab Research and Studies, unpublished doctoral dissertation, 1999.

Fourth: Reports and the Internet

-The World Bank.1

2- World Bank, World Development Indicators, other manufacturing industries, value added in manufacturing (%), data for the Arab Republic of Egypt